جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

"دور المجتمع المدني في النظام السياسي الإسرائيلي: "١٩٨٧ – ٢٠٠٦ "

"مع التطبيق على منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان"

"رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية"

تحت إشراف
أ.د. كمـــــال المنوفـــــي

إعداد الطالب
عبد السلام سلامة عبد ربه الخوالده

٢٠٠٩

الإجـــــــازة

أجـازت لجنــة المناقشــة هـذه الرسـالة للحصـول علـى درجـة دكتــوراه الفلســفة فـــي العلـــوم السياســـية بتقـــدير ممتـــاز بتـــاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ بعد استيفاء جميع المتطلبات

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د. كمال المنوفي	أســتاذ العلــوم السياســية المتفــرغ – كليــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية – جامعـــة القاهرة (رئيسًا ومشرفًا)	
أ.د. يوسف عبيدان	أســتاذ العلــوم السياســية – جامعــة قطــر (عضوًا من الخارج)	
د. عبد العزيز شادي	أســتاذ العلــوم السياســية – كليــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية – جامعـــة القـــاهرة – عضوًا من الداخل.	

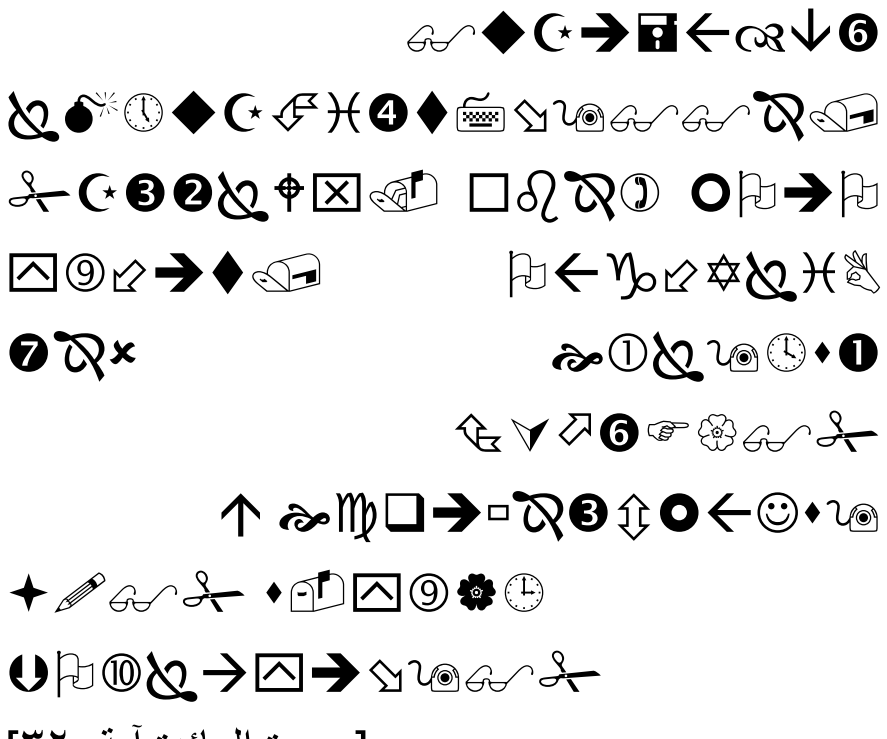

[سورة المائدة آية: ٣٢]

الإهداء

إلى روح والدي يرحمهما الله تعالى .. وطيب ثراهما ومثواهما

وإلى إخواني وأخواتي

وإلى رفقاء السفر والمعاناة : زوجي نور ..

ولثلاثة الأمل فارس ، أصالة ، أحمد ... وفاءً وحبًا

وإلى ضحايا انتهاك حقوق الإنسان حول العالم ...

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بداية أتوجه بالحمد والشكر لله تعالى والثناء عليه، إذ وفق وأعان على إتمام هذه الأطروحة، ثم أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي الدكتور **كمال المنوفي** الغني عن التعريف الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فلولا جهوده بعد الله وملاحظاته ومتابعاته العلمية القيمة لما رأت هذه الدراسة النور ولما حازت على معايير الصلاحية للمناقشة والاجتياز لدرجتها، كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيّ الأستاذ الدكتور **يوسف عبيدان** العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والإدارة ونائب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقطر والأستاذ الدكتور **عبد العزيز شادي** أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات وأبحاث الإرهاب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، لتفضليهما بمناقشة الرسالة وإبدائهما الملاحظات العلمية القيمة والتي أعطت قيمة مضافة وذات رصانة لهذه الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر لإدارة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومكتبة الكلية ومكتبة جامعة القاهرة والعاملين في مكتبة الإسكندرية والمنظمة العربية لمناهضة التمييز في جمهورية مصر العربية، ولكل من أسهم في إمداد هذا البحث بالبيانات والملاحظات المفيدة.

ولا يفوتني أن أشكر دار الجليل للدراسات والنشر والتوزيع ومكتبة الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك وجامعة آل البيت والجامعة الهاشمية ومكتبة عبد الحميد شومان ومركز دراسات الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية لما أولوه من أهمية في توفير البيانات اللازمة لهذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم لوزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية ووزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية في الأردن والسفارة الأردنية بالقاهرة لما قدموه من تسهيلات لنيل الدرجة العلمية وإنجاز هذه الرسالة، كما وأتقدم بالشكر لكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة أو قدم دعمًا لمعدها.

أثـارت إسـرائيل ومـا تـزال تثيـر العديـد مـن القضـايا النظريـة والإشكاليات المنهجية والواقعية، إذ تعددت الدراسات والمقارنات المختلفة حـول الصـهيونية: الأيديولوجيـة والحركـة ثـم حـول إسـرائيل الدولـة، ومـا تتضمنه من توليفات فكرية وبني اجتماعية وسياسية، قلما تجانست، والحال هذه بشأن إسرائيل من الداخل، فإن مساحة أخرى نجد تصاعد إثارتها، فيما يرتهن العالم في جزء من حركته في ظل "العولمة" وهو القطاع الثالث أو المجتمع المدني، وما يثيره من تساؤلات ويطرحه من قضايا وأجندة في ظل انحسار محورية الدولة وضوابطها المختلفة لصالح المجتمع، وفيما بين الإثارتين تجد هذه الدراسة نفسها.

ولقد جاء اختيار موضوع الدراسة المقترح: "دور المجتمع المدني في النظام السياسي الإسرائيلي خلال الفترة: ١٩٨٧ – ٢٠٠٦"، بهدف التعرف على مساحة تكوينية أخرى بشأن إسرائيل من الداخل وارتباطاتها بالخارج الإقليمي والدولي، في ظل تصاعد الدور الخاص بمنظمات المجتمع المدني، كاستمرار لما وصفه هنتجتون "الموجه الثالثة للديموقراطية"، وامتداداتها الكونية بهدف التعرف على حجم وحدود ذلك الدور [١].

وقد نهضت خطة الدراسة على عدة تساؤلات تتصل بطبيعة الدور السياسي، لمنظمات المجتمع المدني في إسرائيل ومحددات ذلك، وما هي حدود الإشكالية بين ما هو "مدني" وما هو "استعماري" في ظل الكيانات الاستيطانية، فيما يتصل بمخاطبة حقوق الإنسان، حيث تمحورت افتراضات الدراسة حول تلك الإشكالية، من حيث وجود علاقة إيجابية بين الطبيعة الاستعمارية للمجتمع الإسرائيلي وتدني فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الافتراض بوجود علاقة إيجابية طردية بين فعالية تلك المنظمات وفعالية العملية الخاصة بصنع السياسات واتخاذ القرارات في النظام السياسي الإسرائيلي، على المستوى التنموي السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن خطة الدراسة وقد فرغت من تحديد نطاقها الزمني الذي فرضته جملة من التحولات على الساحة الإسرائيلية والإقليمية والدولية، فهي لم تحدد ذلك إلا بالرجوع إلى جملة من الأدبيات السابقة المنشئة للأرضية التي يتحرك فيها التحليل عبر فصول خمسة تضمها الدراسة، تناقش أهم ما

---

(1) Samuel Huntington, The Third wave : Democratization in The Late Twentienth Century, (Oklahoma : Oklahoma Univ. Press, 1995)

يرتبط بتحليل ذلك الدور من مدخلات نظرية، معتمدة على منهجية وآلية لجمع المعلومات والبيانات تراها ملائمة، فهي تحاول لإنجاز مدركا منهجيًا لذلك الدور بما يفيد على المستوى العلمي حقل الدراسات المقارنة الذي تتحرك فيه الدراسة وبما يخدم القطاعين الأكاديمي والسياسي العربي في هذا الاتجاه، في الوقت الذي تفتقر المكتبة العربية لدراسات كافية حول موضوع المجتمع المدني في إسرائيل، حيث يأتي هذا الهدف كأحد المبررات لاختيار هذا الموضوع للدراسة.

أولاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل المشكلة البحثية في : دراسة الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في النظام السياسي الإسرائيلي على المستوى التنموي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك في ضوء جملة من المحددات، سواء تلك النابعة من الطبيعية البنيوية والمؤسسية لهذه المنظمات من ناحية، أو تلك المحددات النابعة من البيئة الداخلية المرتبطة بالنظام السياسي الإسرائيلي والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ – ٢٠٠٦م، وما يستتبع من وقت ومستجدات خلال إعداد هذه الدراسة.

ويتحدد المجال الموضوعي للدراسة من حيث التطبيق في منظمات المجتمع المدني المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل، أي تلك المنظمات التي أعلنت صراحة، في لوائحها ومواثيقها، أنها تعمل في إطار الإعلانات والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمسجلة بموجب القانون في دولة إسرائيل على أساس ذلك الاختصاص.

وهنا يُثار تساؤل محوري بشكل يجسد المشكلة البحثية لهذه الدراسة وبوضوح:

ما مدى الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في النظام السياسي الإسرائيلي؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدد أسئلة فرعية.

[١] ما المقصود بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؟ وهل تعتبر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مؤشرًا يجسّد وجود مجتمع مدني في مجتمع ما، وهل ثمة وجود لإشكالية بين ما هو "مدني" وما هو "استعماري"، من زاوية تواجد منظمات الدفاع عن الحقوق الإنسانية، باعتبارها مخرجًا تنظيميًا متأسسًا في إطار استعماري كحالة إسرائيل؟.

[٢] ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والحركة السياسية في إسرائيل، وما هي خريطة التوزع القطاعي والمكاني لذلك المجتمع؟

[٣] ما هي العوامل – الداخلية والخارجية – المحددة لدور منظمات المجتمع المدني في إسرائيل وما طبيعتها ومدى تأثيرها؟

[٤] ما طبيعة ومدى الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني على مستوى التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل؟

[٥] ما طبيعة ومستوى فاعلية الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل؟

ثانياً : حدود الدراسة :

يقصد بحدود الدراسة كل من الإطار العلمي والمكاني والزماني الذي تجد الدراسة نفسها فيه، ففيما يتصل **بالإطار العلمي**، فان هذه الدراسة تنتمي إلى حقل دراسة النظم السياسية المقارنة وذلك بالنظر إلى دراسة المؤسسات السياسية كأحد المكونات الأصلية لهذا الحقل، ولكون منظمات المجتمع المدني أحدى مكونات النظام السياسي، فهي تقع في بؤرة الاهتمام التحليلي في هذا السياق وقد أصبح مدخل المجتمع المدني أحد المداخل الهامة في حقل دراسة السياسات المقارنة.

أما فيما يتصل **بالإطار المكاني**، فإن إسرائيل الدولة هي المساحة المقصودة لدراسة منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والأراضي المحتلة (جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان) فيها.

وجاء **الإطار الزمني** ليقع في الفترة الممتدة ما بين عامي : ١٩٨٧-٢٠٠٦م، أما مبررات اختيار هذه الفترة فيعود إلى :

- تصاعد الاهتمام الدولي والخارجي بإعادة الإحياء لمفهوم المجتمع المدني والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وبمنظمات المجتمع المدني عموماً، باعتبارها أحدى الروافع الأساسية الخاصة بعمليات التحديث والتحول الديموقراطي ورفع كفاءة الاستجابات المجتمعية لعصر العولمة، وذلك مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي، وظهور ما يعرف بالشبكات الإقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية.
- كما أن المنظمات غير الحكومية قد غدت منجزاً مشاركاً لقهر الأنظمة التسلطية والشمولية ومناهضة للهيمنة والتبعية

وساعية للتخلص من مخلفات الاستعمار والاستعمار الجديد، بالإضافة إلى دورها في التصدي للاحتياجات المجتمعية في ظل تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات في أوقات الاستقرار وفي لحظات انهيار أو انكشاف العديد من النظم السياسية كما كان الحال مع بداية التسعينات وارتفاع حدة التصدع بعد تحلل الاتحاد السوفيتى.

- أما على الساحة الإسرائيلية فان هذه الفترة قد شهدت انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، الأمر الذي شهد اتساع وفداحة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان كاستمرار لعدوانها التاريخي المتواصل، حيث مثل ذلك حافزاً لقيام منظمات دفاع عن تلك الحقوق أو أتساع دائرة النشاطات الأهلية وحتى داخل إسرائيل في هذا الاتجاه وإدانة ومواجهة هذه الانتهاكات وما يزال المبرر المرتبط بانتهاك حقوق الإنسان مستمر – وبكل أسف – من قبل إسرائيل في سياق انطلاق انتفاضة الأقصى منذ عام ٢٠٠٠م بالإضافة للحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، بالإضافة للعدوان الإجرامي على قطاع غزة مطلع عام ٢٠٠٩.
- لقد شهدت هذه الفترة صنوفًا جديدة ومستجدة من انتهاكات حقوق الإنسان تجاه الشعب الفلسطيني من قبيل:
  - استمرار المذابح والمذابح الجماعية.
  - سياسات الإغلاق والحصار والتجويع الجماعي.
  - الفصل العنصري الصارخ والمتمثل في بناء الجدار العازل.
  - استمرار أعمال الحفر والاعتداء على المقدسات الإسلامية خاصة تجاه المسجد الأقصى.
  - استمرار سياسات الاعتقال والقمع، حتى طال أعضاء المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية والاختطاف ومصادرة حقوق السجناء والمعتقلين.

وقد استدعت هذه القضايا الكثير من الجدل، الأمر الذي تأتي معه الأهمية في السعي عن كشف دور المجتمع المدني في إسرائيل إزاء تلك القضايا إلى جوار قضايا أخرى عديدة تتصل بالشباب والمرأة والبيئة ... الخ داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

- تشهد إسرائيل داخلياً جملة من التحولات الاجتماعية والسياسية وما رافق من أزمات في الساحة الإسرائيلية، ومن مظاهر تلك التحولات، تصاعد دور اليمين السياسي واليمين الديني وزيادة حدة الاستقطاب السياسي والاحتقان المجتمعي والطائفي واستمرار مظاهر العنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، حيث كان ذلك سبباً في زيادة نشاط المنظمات المدافعة عن حقوق الأقليات والواجهات الفكرية المختلفة، وميلاد أحزاب ومنظمات في هذا السياق.

- ومما يرتبط بالنقطة السابقة فان تصاعد حدة العنف السياسي والعنف الدموي في إطار المجتمع الإسرائيلي داخلياً وخارجياً قد مثل حيزاً مواتياً لتصاعد دور منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً بعد تغير طبيعة العلاقة مع الجانب العربي واستئناف مسيرة التسوية السلمية، وارتفاع حدة الجدل بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين عام ١٩٩٥، ذلك الجدل الذي ألقى بظلاله على المجتمع السياسي والمجتمع الإسرائيلي ككل، حيث تعتبر بعض منظمات المجتمع المدني حديثة التأسيس مخرجًا مؤسسيًا لتلك الحالة.

- كما شهدت إسرائيل عملية مراجعة شاملة لدور المجتمع المدني وتحديث أطر عمله القانونية، خاصة خلال النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث شرعت بمراجعة القوانين الناظمة لهذا القطاع وتعديل بعضها ووضعها في دائرة الضوء من حيث طبيعة الأنشطة والتمويل والمساءلة والدعوة إلى تعميق الشفافية.

- إن للتحولات على المستوى الاقتصادي والأخذ بسياسات السوق ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة التي شهدتها إسرائيل منذ بداية التسعينات قد عملت على تغيير طبيعة وحدود الدور للمنظمات غير الحكومية الأمر الذي يجعل من هذه الفترة فترة مناسبة للدراسة.

- شهدت هذه الفترة العديد من الفعاليات والمؤتمرات والحملات على المستوى الدولي الخاصة بمناهضة العنصرية والاستعمار وكان من أبرزها المؤتمر الدولي ضد العنصرية (مؤتمر ديربان) في جنوب أفريقيا ٢٠٠١، والذي ساهمت خلاله المنظمات غير الحكومية العربية والدولية دورًا محوريًا في

السعي لموازاة إسرائيل بالعنصرية في الوقت الذي قاطعت منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية ذلك المؤتمر بحجة أن سقفها لا يسمح بمهاجمة إسرائيل من الخارج.

ثالثًا: أهمية الدراسة وأهدافها :

تنبع أهمية الدراسة وأهدافها من الاعتبارات التالية :

١) الأهمية العلمية :

- محاولة فك الاشتباك على المستوي النظري ما بين مفهومات المجتمع المدني وتجلياته الايجابية المفترضة وما بين المنطق الاستعماري الصهيوني ألإحلالي، حيث ينهض الأخير في خطابه على الادعاء بقيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والتسامح، كقيم يعليها المنظور الديمقراطي المدني، والواقعين الصهيوني والإسرائيلي لا يدعمان ذلك الادعاء.
- ووفق ما تقدم فالدراسة تسعي إلى الإسهام في تقديم مدرك نظري لتحليل النظم السياسية بالارتكاز على تحليل الدور السياسي للمجتمع المدني في إطار الكيانات الاستيطانية وخصوصيتها الاستعمارية، من خلال بحث الحالة الإسرائيلية، وذلك في حدود الممكن.
- يأمل الباحث أن تضيف الدراسة بحثاً جديداً إلى المكتبة العربية، فلا يوجد – بحسب علم الباحث – كتاب أو دراسة باللغة العربية قد أنجزت إحاطة علمية موسعة ومنهجه، تختص بمنظمات المجتمع المدني في إسرائيل من حيث البناء أو الدور، عدا تلك الإشارات حول أنشطة بعض هذه المنظمات وغالبا ما تأتي في سياقات غير مستغرقة في التحليل المناسب، في الوقت الذي تزخر المكتبة العربية بالدراسات حول العديد من المجالات المتعلقة بإسرائيل، سواء فيما يتصل بالصهيونية أو بناء الهيكل المؤسسي للدولة العبرية والأحزاب السياسية ودراسات الصراع العربي الإسرائيلي، في الوقت الذي يصل فيه تعداد منظمات المجتمع المدني في إسرائيل إلى ما يقارب (٤٠) ألف منظمة ولم تحظ بالاهتمام البحثي المناسب بالرغم من امتداده الشبكي عبر التاريخ والعالم والمنتظم في نشاطه الهادف أولاً وأخيرًا للمحافظة على إسرائيل الدولة والمجتمع.

٢) الأهمية العملية :

- التوكيد على أهمية منظمات المجتمع المدني كمفتاح أساسي لفهم حركة المجتمع الإسرائيلي، إذ من الصعوبة تحقيق إدراك موسع لتلك الحركة دون الاقتراب من فاعلية تلك المنظمات، باعتبارها بنى اجتماعية وسياسية أساسية في إطار النظام السياسي الإسرائيلي ومتعددة الأغراض.

- ومما يتعلق بالنقطة السابقة، فان الدراسة تسعى إلى تقديم إطار نظري – وواقعي لفهم حقيقة وأبعاد التناقضات في المجتمع الإسرائيلي ومسالك منظمات المجتمع المدني في الكشف عن تلك التناقضات، في الوقت الذي تصر فيه إسرائيل على تقديم صورة المجتمع العربي كنموذج للتناقضات، في إطار تعاملها مع الآخر، وحتى في ظل تغير بيئة التفاعل بين الجانبين.

- تؤشر السنوات الأخيرة وما شهدته من تحولات بشأن الصراع العربي الصهيوني وتغير خيارات المواجهة بين الطرفين، تؤشر على أهمية فهم منظمات المجتمع المدني من خلال منظماته – وبالأخص إسرائيلياً – كطرف حقيقي في الجدل الدائر حول تسوية الصراع بين الطرفين إلى جوار الأحزاب السياسية ؛ وهذا ما ستعمد الدراسة إلى بيان كيفية الإفادة من هذا الفهم وفق تحليل المتغيرات والمحددات المفسرة لتصاعد دور تلك المنظمات، وعرض لأوجه التنسيق (إن وجد) فيما بين المنظمات الإسرائيلية والعربية والفلسطينية خصوصاً في هذا المجال.

- كما ويمكن توظيف الدور السياسي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في إسرائيل – وبالأخص منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان – في كشف الممارسات الإسرائيلية الصارخة تجاه حقوق الإنسان، واعتبار ذلك دليلاً ذا حجية دافعة في خيارات المواجهة إزاء تلك الممارسات، في ظل اتساع الفضاء العولمي الذي تشكل فيه المنظمات غير الحكومية، أحد الأقطاب والفاعلين الأساسيين في الجبهة العالمية الساعية لحماية حقوق الإنسان.

- المساهمة في تقديم رؤية حول التحولات التي شهدها ويشهدها المجتمع الإسرائيلي، سواء تلك المتعلقة بالخطاب الأيديولوجي والإدراك الذاتي لليهود لأنفسهم وللعالم المحيط بهم، أو تلك التحولات على المستوي الاجتماعي والاقتصادي وشيوع أفكار السوق في إسرائيل وخصوصيته كمجتمع استيطاني، حيث تمارس فيه المنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في انجاز تلك التحولات وتقديم الخدمات

المختلفة وفق أتساع شراكتها مع الدولة، إلى جوار موقف هذه المنظمات من الجدل الدائر حول مرحلة ما "بعد الصهيونية"، بالإضافة إلى بيان موقف هذه المنظمات من شرعية الدولة العبرية.

- كما يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة استكمالاً موفقاً لمساهمات السابقين، وحافزاً لانجاز دراسات أخرى في هذا المجال، حيث ما تزال الحاجة ملحة لفهم حالة إسرائيل من الداخل، وتسليط الأضواء على مساحات جديدة ذات أهمية للمجتمع العربي وقطاعاته المختلفة الرسمية وغير الرسمية وبشكل أكثر احتياجاً للمجتمعين الأكاديمي والسياسي في الوطن العربي في الوقت الراهن.

رابعًا : مفاهيم الدراسة :

تتضمن الدراسة عدداً من المفاهيم الأساسية، وسيتم هنا الإشارة إلى أكثر هذه المفاهيم محورية والتعريف بها بشكل موجز، حيث سيتم التوسع في تحليلها في الفصل النظري من الدراسة، وهذه المفاهيم هي :

(١) الدور والدور السياسي.
(٢) المجتمع المدني.
(٣) حقوق الإنسان.
(٤) منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

١) الدور والدور السياسي:

مفهوم يشير بصفة عامة إلى "مجموعة الممارسات السلوكية المتميزة والمتوقعة والمرتبطة بمركز اجتماعي معين، وتتوجه إلى مجموعة من الوظائف التي تحكمها حقوق وواجبات محددة لانجاز أهداف محددة وتتسم هذه الممارسات نسبيًا بالاستمرار والثبات، حيث يمكن التنبؤ بها".

٢) "المجتمع المدني" :

إن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى : "مجموعة التنظيمات التطوعية غير الربحية والناشئة وفق مبادرات فردية وذات استقلالية نسبية عن الدولة وتسعى إلى تحقيق أهداف عامة ولا تسعى لتحقيق المنفعة الخاصة لأعضائها، وتنهض في نشاطها على جملة من القيم والمعايير الخاصة بتحسين نوعية الحياة وتعزيز العدالة والتسامح وروح المشاركة وتتسم بالشفافية، وتمثل المساحة الموجودة ما بين الدولة والفرد الحيز العام الذي تشغله هذه التنظيمات".

٣) "حقوق الإنسان" :

إن مفهوم حقوق الإنسان محل جدل بين الباحثين من زاوية مضامين هذه الحقوق، ولكن ثمة وجود لاتفاق بينهم على ثلاثة أجيال أو طوائف من هذه الحقوق :

- "الحقوق المدنية والسياسية، والتي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر عام ١٩٤٨، ثم أعيد التوكيد عليها والتوسع في تفصيلها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة الصادر عام ١٩٦٦".
- "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتي نص عليها العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ١٩٦٦م".
- وثالث هذه الحقوق وهي محل اختلاف بين الباحثين ومنها : "الحقوق الجماعية كحق تقرير المصير، والحق في التنمية والسلام والحق في بيئة صحية ونظيفة وحقوق الملكية الفكرية .... الخ".

٤) منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان :

"هي مجموعة التنظيمات التطوعية غير الربحية والناشئة وفق مبادرات فردية وذات استقلالية نسبية عن الدولة وتسعى إلى تعزيز قيم العدالة والتسامح والمشاركة، بما يحمي حقوق الإنسان المختلفة، من أي ممارسات ضارة وتتسم بالشفافية، وأن تعلن نفسها باعتبارها تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان كمجال نشاطها الكلي أو يكون من بين أهدافها الدفاع عن حقوق الإنسان".

ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل المقصودة في هذه الدراسة هي[١] :

١) منظمات متعددة الأغراض.

- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.
- "بتسيلم" : مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان.

---

[١] لقد تم حصر هذه المنظمات من خلال الرجوع لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) على (الأنترنت) http://www.betselem.org/arabic/index.asp، وكذلك الرجوع لأرشيف المنظمة العربية لمناهضة التمييز – القاهرة.